المبحث الثاني: المحكم والمتشابه:

- **المُحْكَم**: ما اتضح معناه.أي: ما دل بنفسه دلالة واضحة على معناه الذي لا يقبل نسخا ولا يحتمل تأويلا. وذلك كالنصوص والظواهر، وسمي بذلك؛ لأنه من البيان في غاية الإحكام والإتقان.

ومن أمثلته:

أولا: أكثر نصوص العقائد؛ كالإيمان والتوحيد؛ فإنها لا تقبل التبديل والتغيير، كما لا تحتمل التأويل؛ لأن التأويل اجتهاد، وليست محلا للاجتهاد.

ثانيا: النصوص التي أمرت بأمهات الفضائل التي لا يُتصور لها تبديل أو تغيير؛ كنصوص بر الوالدين وصلة الأرحام، والأمر بالعدل والإحسان، وتحريم الظلم والعدوان.

ثالثا: القواعد العامة التي قامت عليها شرائع الإسلام، كرفع الحَرَج، ومنع الضرر، واعتبار الأمور بمقاصدها.

وحكم هذا النوع: وجوب العمل بما دل عليه، وهو حجة قطعية الدلالة.

- **أما المتشابه**: فهو ما لم يتضح معناه. أي: هو اللفظ الذي لا تدل صيغته على المراد منه، وليس ثمة قرائنُ تبينه، واستأثر الله – عز وجل – بعلم حقيقته.

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، فجعل «المُحْكَمَ» أمَّ الكتاب، و«أمُّ الشيء»: معظمه وأكثره. أما «المُتَشابِه»: فجاء ذكره بلفظ يدل على التقليل. وهذا هو المتناسب مع ما أنزل الله – تعالى – القرآن لأجله: أن يكون أكثره واضحا لا لبس فيه ولا إشكال، وهذا معنى وصف القرآن بالهداية والتبيان والنور.

ثم إن الآية دلَّت على أن الله – تعالى – استأثر بعلم «المتشابه»، لا يدرِك حقيقته أحدٌ حتى العلماء، بل يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، وما كان كذلك امتنع – جزما – أن يُراد به التشريع للأمة؛ لأن الله – تعالى – لا يمكن أن يُكلِّف العباد ما لا يُدرِك معناه خاصَّتُهم من أهل الذكر والعلم الذين هم المفزع لمعرفة الدين.

فإذا ظهر هذا، علمنا امتناع دخول شيء من الأحكام تحت معنى «المتشابه».

والمتشابه نوعان:

متشابه نسبي، ومتشابه حقيقي مطلق.

والفرق بينهما: أن الحقيقي المطلَق يخفى على كل أحد. وأما النسبي فيخفى على البعض دون الكل.

- وبناء على هذا التقسيم ينبني الوقفُ في قوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ**﴾ [آل عمران:٧]، فعند الوقف على ﴿**إِلَّا ٱللَّهُ ۗ**﴾ يكون المرادُ بالمتشابه: المتشابهَ المطلق، وعلى الوصل ﴿**إِلَّا ٱللَّهُ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ**﴾، يكون المراد بالمتشابه: المتشابه النسبي.

واختار المؤلف الوقف على اسم الله – تعالى –، كما يدلُّ عليه قولُه: «فَجَعَلَ ابْتِغَاءَ التَّأْوِيلِ علامَةً على الزَّيْغِ، وقَرَنَهُ بابْتِغَاءِ الفِتْنَةِ في الذَّمِّ، ثم حَجَبَهُمْ عمَّا أَمَّلُوهُ، وقَطَعَ أَطْمَاعَهُمْ عمَّا قَصَدُوهُ، بقَوْلِهِ تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ**﴾ [آل عمران:٧]».

ومن أمثلة المتشابه الحقيقي (المطلق):

أولا: نصوص صفات الله – عز وجل –، لا من جهة معانيها؛ فإنها بألفاظ عربية مدرَكةِ المعاني، وإنما الاشتباه في إدراك كيفياتها وكُنهِها.

فإن قيل: هل صفات الله – تعالى – من المُحكَم أو من المتشابه؟

فالجواب: هي من جهة معانيها من المحكم، ومن جهة كيفيتها من المتشابه.

ثانيا: حقائق ما أخبر الله به من نعيم الجنة وعذاب النار.

ومثال المتشابه النسبي: ما يخفى على بعض العلماء، مما يدركه بعض الراسخين في العلم.

وجاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أنه قال: «أَنَا مِمَّنْ يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ»(١).

وحكم المتشابه يختلف باختلاف نوعه:

فالمتشابه الحقيقي: يجب الإيمان به كما ورد، وتفويضُ العلم بكيفيته وكُنهِه إلى الله - عز وجل -. ولا يُخاض في ابتغاء تأويله؛ إذ الخوض في ذلك من ذرائع الفتنة والحيرة والضلال.

قال تعالى: ﴿**وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧ رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا وَهَبۡ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحۡمَةًۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡوَهَّابُ**﴾ [آل عمران: ٧-٨].

(١) أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ٢٢٠).

وعن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالتْ: تَلا رَسُولُ اللهِ ﷺ: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ...﴾ الآيةَ، إلى آخِرِها، قالَتْ: قالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**فَإِذَا رَأَيْتِ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ، فَأُولَئِكِ الَّذِينَ سَمَّى اللَّهُ فَاحْذَرُوهُمْ**»(١).

وأما المتشابه النسبي: فالواجب الإيمان بالنص في الجملة، حتى يتبين معناه بالنظر والدَّرس لمَن كان أهلا، أو بسؤال العلماء الذين يبيِّنون ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣].

- **فائدة:**

القرآن كله محكم باعتبار، وكلُّه متشابه باعتبار، وبعضُه محكم وبعضُه متشابه باعتبار ثالث.

١- فقد جاء وصفُه في عدة آيات بأنه محكم؛ كقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾[هود: ١]، ومعنى هذا: أنه في غاية الإحكام صدقا في الأخبار، وعدلا في الأحكام.

٢- وجاء وصفُه بأنه متشابه؛ كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا﴾[الزمر:٢٣]، أي: يشبه بعضه بعضا في الصدق، والحق، والفصاحة.

---

(١) **متفق عليه**: أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

٣- وجاء وصفه بأنه ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران:٧]، فيكون معنى المحكم والمتشابه ما سبق في أول المبحث.

- **هل آيات الصفات من المحكم أو من المتشابه؟**

إطلاق القول بأن معاني أسماء الله وصفاته من المتشابه، أو هي المتشابه؛ باطل، لم يصدُر عن أحد من السلف. لكن قد يقع تشابه نسبي إضافي خاص لبعض الناس في هذا الباب فيزول بالإحكام الخاص الذي يعلمه الراسخون في العلم.

أما حقائق هذه المعاني وكيفياتها، فلا ريب أنه مما استأثر الله بعلمه، وحجب إدراك كنهه عن خلقه، فلا سبيل لأحد إلى العلم به[١].

المبحث الثالث: معنى التأويل:

التأويل في اللغة: مأخوذ من الأَوْل، وهو: الرجوع.

وأما في اصطلاح العلماء فيطلق على ثلاثة معان:

الأول: التفسير: وهو إيضاح المعنى وبيانه.

(١) خلاصة بحث المسألة في موقع الدرر السنية: http://www.dorar.net/enc/aqadia/١٤٥٣ وأحالوا على كتاب «مذهب أهل التفويض» للدكتور أحمد القاضي ص٣٠٢.

وكان السلف يُسَمُّون علم التفسير (علم التأويل)، وفي دعاء النبي ﷺ لابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّيْنِ، وعَلِّمْهُ التَّأْوِيْلَ**»(١).

وعلى هذا استعمال السلف، ومنهم ابن جرير في تسميته كتابه «جامع البيان عن تأويل آي القرآن».

الثاني: الحقيقة التي يؤول الشيء إليها.

وهذا هو المعروف من معنى التأويل في الكتاب والسنة.

فتأويل الأمر فعلُه، وتأويل الخبر وقوعُه، ومنه قوله تعالى: ﴿**هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ مِن قَبۡلُ**﴾ [يوسف: ١٠٠].

الثالث: صرف اللفظ عن ظاهره إلى المعنى الذي يخالف الظاهر.

وهو اصطلاح المتأخِّرين من المتكلمين وغيرهم.

وهو نوعان: صحيح وفاسد.

فالصحيح: ما دل الدليل عليه، مثل تأويل قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ**﴾ [النحل: ٩٨]، بأن المعنى: إذا أردت أن تقرأ.

---

(١) **صحيح**: أخرجه أحمد (٢٣٩٧)، وابن حبان (٧٠٥٥)، وصححه الأرناؤوط وغيره. وهو عند البخاري (١٤٣)، ومسلم (٢٤٧٧)، بدون محل الشاهد.

والفاسد: ما لا دليل عليه؛ كتأويل استواء الله على عرشه: باستيلائه، ويدِه: بقوته ونعمته، ونحو ذلك.

وهذا النوع - ما لا دليل عليه - جدير أن يسمى تحريفا لا تأويلا.

• • •

الفقرة الثانية: «قالَ الإِمامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبلٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَىٰ سَماءِ الدُّنْيَا**»[1] ... كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلىٰ الإِقْرارِ، والإِمْرارِ والإِثْباتِ لما وَرَدَ مِنَ الصِّفاتِ فِي كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسُولِهِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لتأْوِيلِهِ».

تضمَّنت هذه الفقرة، نقلا عن الإمامين أحمد والشافعي.

أولا: كلام الإمام أحمد رَحِمَهُٱللَّهُ:

«قالَ الإِمامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ حَنْبلٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَنْزِلُ إِلَىٰ سَماءِ الدُّنْيَا**»[2]، و«**إِنَّ اللهَ يُرىٰ فِي القِيامَةِ**»[3]، وَما أَشْبَهَ هٰذِهِ الأَحادِيْثَ، قالَ: (نُؤْمِنُ بِها وَنُصَدِّقُ بِها، لَا كَيْفَ ولَا مَعْنىٰ ولا نَرُدُّ شَيْئًا مِنْها،

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) تقدم تخريجه.

ونَعْلَمُ أنَّ ما جاءَ بِهِ الرَّسولُ ﷺ حَقٌّ، ولا نَرُدُّ عَلىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَلا نَصِفُ اللهَ بأكْثَرَ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، بِلا حَدٍّ ولا غايَةٍ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]. ونَقُولُ كَما قالَ، ونَصِفُهُ بِما وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، لا نَتَعَدَّىٰ ذَلِكَ، وَلا يَبْلُغُهُ وَصْفُ الواصِفِينَ، نُؤْمِنُ بالقرآنِ كُلِّهِ مُحْكَمِهِ ومُتَشَابِهِهِ ولا نُزِيلُ عَنْهُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِه لشَنَاعَة شُنِّعَتْ، ولا نَتَعَدَّىٰ القُرْآنَ والحديثَ، ولا نَعْلَمُ كيفَ كُنْهُ ذَلِكَ إلَّا بِتَصْدِيْقِ الرَّسولِ ﷺ وتَثْبِيتِ القُرْآنِ».

تضمنت هذه الفقرة أمورا:

الأول: وجوب الإيمان والتصديق بما جاء عن رسول الله ﷺ من أحاديث الصفات من غير زيادة ولا نقص، ولا حد ولا غاية.

الثاني: أنه لا كيف ولا معنى، أي: لا نكيِّف هذه الصفات؛ لأن تكييفها ممتنع لما سبق. وليس مرادُه أنه لا كيفية لصفاته؛ لأن صفاته سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ ثابتة حقًّا، وكل شيء ثابت فلا بد له من كيفية، لكن كيفية صفات الله – تعالى – غير معلومة لنا.

وقوله: «ولا مَعْنَىٰ»، أي: لا نثبت لها معنى يخالف ظاهرها، كما فعله أهل التأويل، وليس مراده نفي المعنى الصحيح الموافق لظاهرها الذي فسرها به السلف؛ فإن هذا ثابت، ويدل على هذا قوله: «ولا نَرُدُّ شَيْئًا مِنْها ... ولا نُزِيلُ عَنْهُ صِفَةً مِنْ

صِفَاتِه لشَنَاعَة شُنِّعَتْ، ولا نَتَعَدَّىٰ القُرْآنَ والحديثَ، ولا نَعْلَمُ كيفَ كُنْهُ ذَلِكَ»، فإن نفيه لرَدِّ شيء منها، ونفيَه لعلم كيفيتها دليل على إثبات المعنى المراد منها.

الثالث: وجوب الإيمان بالقرآن كلِّه محكَمِه (وهو ما اتضح معناه)، ومتشابهِه (وهو ما أشكَل معناه)، فنَرُدُّ المتشابه إلى المحكم؛ ليتضح معناه، فإن لم يتضح وجب الإيمان به لفظا، وتفويض معناه إلى الله – تعالى –.

ثانيا: كلام الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قالَ الإِمامُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيْسَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: (آمَنْتُ باللهِ وبِما جاءَ عَنِ اللهِ عَلىٰ مُرادِ اللهِ، وآمَنْتُ بِرَسُولِ اللهِ وبِما جاءَ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلىٰ مُرادِ رَسُولِ اللهِ)».

تضمَّن كلامُ الإمام الشافعي ما يأتي:

أولا: الإيمان بما جاء عن الله – تعالى – في كتابه المُبين على ما أراده الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ من غير زيادة، ولا نقص، ولا تحريف.

ثانيا: الإيمان بما جاء عن رسول الله ﷺ في سنته، على ما أراده ﷺ، من غير زيادة ولا نقص ولا تحريف.

وفي هذا الكلام رَدٌّ على أهل التأويل، وأهل التمثيل؛ لأن كل واحد منهم لم يؤمن بما جاء عن الله ورسولِه على مراد الله ورسوله، فإنَّ أهل التأويل نقصوا، وأهل التمثيل زادوا.

قال المؤلف: «وَعَلىٰ هٰذا دَرَجَ السَّلَفُ وأَئِمَّةُ الخَلَفِ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ، كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلىٰ الإِقْرارِ، والإِمْرارِ والإِثْباتِ لما وَرَدَ مِنَ الصِّفاتِ فِي كِتابِ اللهِ وسُنَّةِ رَسُولِهِ، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لتأْوِيلِهِ».

هذا بيان لمذهب السلف في باب الأسماء والصفات، وسبق بيان المقصود بالسلف في أول شرح المتن، وأن له معنى خاصًّا وعامًّا.

ومذهبهم قائم على إثبات الصفات الواردة في الكتاب والسنة بلا تكييف أو تمثيل.

• • •

الفقرة الثالثة: «وَقَدْ أُمِرْنا بالاقْتِفَاءِ لآثارِهِمْ، والاهْتِداءِ بِمَنارِهِمْ ... فَلا وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ!».

تضمنت هذه الفقرة الحثَّ على اتباع ما كان عليه السلف الصالح، والتحذير من الابتداع في الدين، وساق في تقرير ذلك: حديثا نبويا، وقولَ صحابي، وتابعي، وتابعِ تابعي، ثم أورد مناظرة لأحد الآخذين عن أتباع التابعين.

أولا: الحديث النبوي:

قال النبي ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ**»(١).

والحديث نصٌ في الحثِّ على التمسك بسنة النبي ﷺ، والخلفاء الراشدين، والمبالغة في ذلك بقوله: «**عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»، وهي: الأضراس، وقيل: أقصى الأضراس.

والمراد بالمُحدَثات في الدين: هي ما أُحدِث على خلاف هديه ﷺ، وهدي أصحابه في العقيدة أو في العمل.

وقوله ﷺ: «**كلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَةٌ**»: هذا من أقوى ألفاظ العموم، ويفيد أنَّ البدع كلها ضلالة، وليس هناك بدعة حسنة في الدين.

ثانيا: قول الصحابي:

قال عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «اتَّبِعُوا ولا تَبْتَدِعُوا؛ فَقَدْ كُفِيتُمْ»(٢).

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) تقدم تخريجه.

وهذا أمر منه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأصحابه ومن بعدهم أن يلتزموا ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، ونَهْي منه عن الابتداع؛ لأن الدين قد كمل وتمَّ فلا وجه للزيادة، قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣].

قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة، فقد زعم أن محمدا ﷺ خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فما لم يكن يومئذ دينا، فلا يكون اليوم دينا»(١).

ثالثا: قول التابعي:

«وقالَ عمرُ بنُ عبدِ العزيزِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كلامًا معناهُ: (قِفْ حَيْثُ وَقَفَ القَوْمُ؛ فَإِنَّهُمْ عَنْ عِلْمٍ وَقَفُوا، وبِبَصَرٍ نافِذٍ كَفُّوا، وَهُمْ عَلَىٰ كَشْفِها كَانُوا أَقْوَى، وبالفَضْل لَوْ كانَ فيها أَحْرَى. فَلَئِنْ قُلْتُمْ حَدَثَ بَعْدَهُم، فَمَا أَحْدَثَهُ إِلَّا مَنْ خَالَفَ هَدْيَهُمْ، وَرَغِبَ عَنْ سُنَّتِهِمْ، ولقَدْ وَصَفُوا مِنْهُ ما يَشْفِي، وتَكَلَّمُوا مِنْه بِما يَكْفِي، فَما فَوْقَهُم مُحَسِّرٌ، وما دونهم مُقَصِّرٌ، لَقَدْ قَصُرَ عَنْهُم قَوْمٌ فَجَفَوْا، وَتَجاوَزَهُمْ آخَرُون فَغَلَوْا، وإِنَّهُمْ فِيما بَيْنَ ذَلِكَ لَعَلَىٰ هُدًىٰ مستقيمٍ)».

وتضمَّن هذا الكلام:

(١) أخرجه ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/٥٨).

١- وجوب الوقوف حيث وقف القوم، ويعني بهم: النبيَّ ﷺ وأصحابه فيما كانوا عليه من الدين عقيدة وعملا؛ لأنهم وقفوا عن علم وبصيرة، ولو كان فيما حدث بعدهم خيرٌ، لكانوا به أحرى.

٢- أن ما أُحدِث بعدهم فليس فيه إلا مخالفة هديهم، والزهد في سنتهم، وإلا فقد وصفوا من الدين ما يَشفِي، وتكلموا فيه بما يكفي.

٣- أن من الناس من قصر في اتباعهم فكان جافيا، ومن الناس من تجاوزهم فكان غاليا، والصراط المستقيم ما بين الغلو والتقصير.

رابعا: قول تابع التابعي:

«وقالَ الإمامُ أبُو عَمْرٍو الأَوْزَاعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (عَلَيْكَ بآثارِ مَنْ سَلَفَ، وإِنْ رَفَضَكَ النَّاسُ، وإِيَّاك وآراءَ الرِّجالِ، وَإِنْ زَخْرَفُوهُ لَكَ بالقوْلِ)».

وهذا فيه الحث على التمسك بسُنَّة السلف ولو حصلت منابذة ومواجهة من الناس، والحذر من آراء الرجال (أي: ما يكون من الرأي المذموم)، ولو عُرِض في قالب جميل.

دينُ النَّبِي محمدٍ آثارُ

نِعْم المطيَّةُ للفتى الأخبارُ

لا تَرْغَبَنَّ عن الحديث وأهلِه

فالرأي ليلٌ، والحديثُ نهارُ

ولربما جهِل الفتى أثرَ الهُدى

والشمسُ بازغةٌ لها أنوارُ[1]

وهذا يدعو المسلم ولا سيما طالب العلم إلى العناية بآثار السلف وطلبِها؛ فهذا من العلم النافع، وذلك في كتب الحديث والعقيدة التي خلَّفها لنا السلف.

خامسا: مناظرة الأُذْرَمِي[2]:

«وقالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَذْرَمِيُّ لِرَجُلٍ تكَلَّمَ ببدْعَةٍ وَدَعَا الناسَ إِلَيْها: (هَلْ عَلِمَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ وأَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ وعُثْمانُ وعَلِيٌّ أَوْ لَمْ يَعْلَمُوها؟ قالَ: لَمْ يَعْلَمُوها. قالَ: فَشَيْءٌ لَمْ يَعْلَمْهُ هَؤُلاءِ أَعلِمْتَهُ أنتَ؟ قالَ الرَّجُلُ: فإِنِّي أقولُ قَدْ علِمُوها، قال: أَفَوَسِعَهُمْ أن لَّا يَتَكَلَّمُوا بِهِ وَلا يَدْعُوا النَّاسَ إِلَيْهِ، أَمْ لَمْ يَسَعْهُمْ؟ قال: بَلْ وَسِعَهُمْ. قال: فَشَيْءٌ وَسِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ وخُلَفَاءَهُ، لا

(١) ينظر: «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٢٢٢)، ونسب الأبيات لعبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

(٢) الرجل الذي ناظره الأذرمي هو: أحمد بن أبي دؤاد، والبدعة: القول بخلق القرآن، والخليفة: الواثق بالله العباسي. وينظر تعليق المحقق على شرح «لمعة الاعتقاد» للشيخ ابن عثيمين ص٤٦-٤٧.

يَسَعُكَ أَنْتَ؟ فانْقَطَعَ الرَّجُلُ! فَقالَ الخَلِيْفَةُ، وكانَ حاضِرًا: لا وَسَّعَ اللهُ عَلَىٰ مَنْ لَمْ يَسَعْهُ ما وَسِعَهُمْ!)».

قال المؤلف: «وهَكَذا مَنْ لَمْ يَسَعْهُ ما وَسِعَ رسولَ اللهِ ﷺ، وأَصْحابَهُ والتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسانٍ، والأئِمَةَ مِنْ بَعْدِهِمْ، والرَّاسِخِينَ فِي العِلْمِ، مِنْ تِلاوَةِ آياتِ الصِّفاتِ وقِراءَةِ أَخْبارِها، وإِمْرارِها كَما جاءَتْ، فَلا وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ!».